

«الإخوان» تتشظى.. والسلفيون في المهداف

حالة الإسلاميين في

الأردن، بعد حرق الطيار معاذ الكساسبة، ليست في موضع حسد، إذ تعاني الجماعة الأكبر (الإخوان المسلمون) تصدعا داخليا وضغطا من النظام، فيما تزيد «الضبابية» في التعاطي الرسمي مع السلفيين

عماد محمود الشرمان،
حين القواسمي

مازق كبير يواجه عموم الإسلاميين في الأردن، فمن جهة، تعاني جماعة الإخوان المسلمين خطر التشظى بالتزامن مع الحكم على الرجل الثاني في الجماعة بالسجن، ومن جهة أخرى، تزداد ضبابية أسلوب الدولة في تعاطيها مع الحالة السلفية، إذ منعت قياديا كبيرا، أخرجته من السجن، من التصريح، برغم أن الظاهر من إخراجها كان استعماله كـ«أداة ترويجية» لمحاربة فكر «داعش» السلفي بما يناظره.

على جانب الإخوان، تزايد النظرة السلبية إليهم في الشارع الأردني، ترافق معها إصدار محكمة أمن الدولة، بعد تأجيل متكرر، قرارا أمس، بسجن نائب المراقب العام، زكي بنو ارشيد، عاما ونصف عام مع الأشغال الشاقة (جرى تخفيفها من أصل ثلاثة)، بتهمة تعكير صفو العلاقات

العراق

على حقوق المواطنين وإرادتهم الحرة». وحاليا، تدور حيرة بين أروقة الإسلاميين، إذ تظهر بعض التصرفات أن الدولة الأردنية تسعى إلى استقطاب جمع من السلفيين والشيوخ لتعزيز المنطلقات الدينية التي تعمل بناء عليها في مشاركتها في التحالف الدولي ضد «داعش»، بينما تعمل بطرق أخرى على استبعاد السلفيين عن الساحة الإعلامية والدينية.

بدائية، أشار الإفراج عن منظر التيار السلفي عاصم برقواوي، الملقب بأبو محمد المقدسي، بعد حرق الطيار معاذ الكساسبة إشاعة تفيد بأنه خرج من أجل الهجوم «دينيا» على «داعش»، مع أن المقدسي نفسه اعتقل قبل ثلاثة شهور بتهمة الترويج لأفكار منطرفة، وهو ما أكدته بإطالة عبر أحد التلفزيونات المشهورة في المملكة.

بالعودة إلى تصريحات الرجل تظهر حالة تضارب واضحة، إذ قبل اتخاذ الموقف المتشدد ضد «داعش» كان يصف الحرب على التنظيم بأنها «حرب صليبية» على الإسلام، كما هاجم

ستخذ «الأوقاف»
إجراءات بحق أئمة
رفضوا صلاة الغائب على
الكساسبة

«المجلس الأعلى الإسلامي» عمار الحكيم، وباتت المطالب المتمحورة حول الأئمة الراهنة تأخذ أبعاداً عدة، إذ قال النائب غازي الكعول (من تحالف القوى) إن مهمة اللجنة «تفاوضية وتحاورية مع الكتل الشيعية لكشف الجناة وبهدف الضغط على رئيس الوزراء لإصدار قرار منع المظاهر المسلحة ومنع الميليشيات والحد من الجرائم في الشارع العراقي». وأضاف «ليس لدينا استعداد للمشاركة في حكومة لا تستطيع أن تحمي مواطنيها، ولا نستطيع أن نحمل أهلنا من خلالها». بدورها، أكدت النائبة ناهدة الدايني، من تحالف «القوى الوطنية»، أن «هناك تعليقا مفتوحا بدأ أمس (أول من أمس)، وشكلنا لجنة للعمل على مدى أربعة أيام للتفاوض» مع باقي الكتل، لا سيما تلك التي ينتمي إليها رئيس الوزراء حيدر العبادي، ونقرر، بحسب الدايني، «توكيل قادة الكتل السياسية سليم الجبوري (نائب رئيس الجمهورية) أسامة النجيفي (نائب رئيس الوزراء) صالح المطلك، للتفاوض مع التحالف الوطني والجهات التي شكلت الحكومة».

عائلة عراقية تعود إلى المنصورة في محافظة ديالى (أ ف ب)



الجيش العربية المشاركة في الحملة. أما الغريب، فكان طلب الاستخبارات العامة الأردنية من برقواوي (بصفته منظر التيار السلفي) التمتع عن التصريح لأي وسيلة إعلامية، وهو ما يعزز نظرية لدى بعض الإسلاميين تقول إن الدولة تسعى إلى وضع أعضاء التيار التكفيري في إطار مشروعها، لكنها في الظاهر تحاول تبيين أنها ليست على علاقة بهم. برغم ذلك، لا يمكن الفصل بين محاولة الأردن أن تكون قاعدة لنشر الأفكار السلفية وإرسالها عبر الحدود، وبين التأثير بارتدادات هذه الحالة.

التصريح الأكثر جدلا، ويشير إلى تغير في موقف الدولة، كان لوزير الأوقاف والشؤون الدينية، هائل الداود، الذي حذر من الإساءة لعلماء المسلمين (كابن تيمية)، وخاصة ممن يستدل «داعش» على أقوالهم كمرجعية لأعمالهم، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة واتهاما للوزير بأنه «تأييد مبطن» لتنظيم الدولة. فالداود أكد أن «محاربة التكفيريين لا يمكن أن تكون بتكفير العلماء الأجلء والإساءة لهم».

إلى ذلك، نقلت مصادر محلية أن أئمة في مناطق مثل محافظة معان، جنوبي المملكة، ولواء الرصيفة في محافظة الزرقاء، وبعض مناطق محافظة إربد، يرفضون الامتثال لأوامر وزارة الأوقاف بنقد النظر وتوجيه المواطنين إلى ذلك. أمر أشار إليه وزير الأوقاف بالقول، إن وزارته وصلها معلومات أخيرا برفض بعض الأئمة إقامة صلاة الغائب على الكساسبة، وهو ما سيغير الوزارة على اتخاذ «إجراءات إرشادية في البداية»، ثم «إجراءات عقابية» بحق الرافضين.

وتجد مطالبات القوى العراقية المعنية بالأزمة الحالية صدادها في كلام نائب الرئيس العراقي رئيس ائتلاف «الوطنية»، إباد علاوي، الذي رأى أن «ملف المصالحة الوطنية، لا يزال متعثرا»، ومن المعروف الموقع المعارض لصيغة العملية السياسية في البلاد الذي يتخذه علاوي، تحديدا منذ بداية الولاية الثانية للملك عام 2010.

وفي تصريحات إلى وكالة «الأناضول»، قال علاوي إن «المشروع (المصالحة الوطنية) أصيب بنكسات كبيرة خلال الأيام القليلة الماضية بسبب تعليق القوانين التي اتخذت في مجلس الوزراء بالأغلبية حول تجريم وحظر حزب البعث». وبخصوص قانون «الحرس الوطني»، رأى علاوي أن «تشكيل الحرس الوطني ضروري لتجنب تكرار التوترات التي حصلت في بعض المناطق»، مشدداً على أن «يكون الحرس الوطني جزءاً من القوات المسلحة العراقية».

ورأى علاوي أن «قانون الحرس الوطني يجب أن يكون واضحاً في كيفية التعامل بوضع الحشد الشعبي، وتثبيت مهمات الجيش والشرطة لضمان عدم تدخل الصلاحيات ما بين تشكيلات المؤسسة الأمنية في العراق».

إلى ذلك، استقبل رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني، أمس، وفداً أميركياً رفيع المستوى، ضمّ كلاً من قائد العمليات الخاصة في الجيش الأميركي جوزيف فوتيل، والسفير الأميركي في العراق ستيفن جونس، والفنصل الأميركي في أربيل جوزيف بينديغتون. وبحث الجانبان في الاجتماع الخطة التي تمّ وضعها «لتحرير مدينة الموصل»، بحسب بيان نشر على الموقع الرسمي لرئاسة الإقليم.

(الأخبار، الأناضول، أ ف ب)

سابع

حيث تعتقد بأن اللواء علي محسن الأحمر هو من يرتب هذه التحركات. من جهة أخرى، لا تزال مفاوضات القوى السياسية اليمنية تراوح مكانها في ظل ممانعة بعض أحزاب «اللقاء المشترك» وإصرار حزب «المؤتمر الشعبي العام» على شرعية البرلمان الذي حلّه الإعلان الدستوري وفتح الباب لأعضائه للانضمام إلى المجلس الوطني المزمع تشكيله وفق الإعلان، ولا تزال أحزاب «المشترك» تنقسم بين مؤيد للحلول المطروحة والتي تأتي متوافقة مع ما نص عليه «الإعلان الدستوري» وبين مواقف معارضة، أبرزها موقف حزب «الإصلاح» الذي يسعى إلى إطالة أمد المفاوضات انتظاراً للضغوط الخارجية سواء من قبل دول الخليج أو مجلس الأمن.

كذلك من المرجح أن تكون ممانعة «المشترك» و«الإصلاح»، للاستفادة من موقف «المؤتمر» الذي يريد العودة إلى البرلمان، بالتزامن مع رغبة خليجية في هذا الأمر. هذه الممانعة تسير على وقع حملات إعلامية وتحريضية ضد «أنصار الله» و«الإعلان الدستوري»، بالإضافة إلى تهويل على الشارع اليمني ومحاولة تخويله من عقوبات وحصار اقتصادي، مستغلين مسألة إغلاق بعض السفارات إيحاءً منهم بأن اليمن في كارثة.

رب أخرى؟

صواريخ ومدافع هاون». في المقابل، أعادت «حماس» تجميع المشهد الإسرائيلي باستنتاج أن شكواي إسرائيل للأمم المتحدة، حول المقاومة، هي «ذرائع» لتعطيل إعمار غزة. وقال المتحدث الرسمي باسم الحركة، سامي أبو زهري، إن اتهام «حماس» بالاستعداد لشن مواجهة عسكرية أخرى «ذرائع

لا يمكن تجاهله
التصعيد على الساحة
الدولية في ظل الحديث
عن احتقان داخلي

تتخذها إسرائيل للتغطية على جرائمها... على المجتمع الدولي أن يوقف الترسانة النووية التي تمتلكها إسرائيل، وصد انتهاكاتها اليومية بحق الفلسطينيين».

في الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل التصعيد على الساحة الدولية في ظل الحديث عن احتقان داخلي ما بين الحديث الإسرائيلي عن نية رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، تنفيذ جولة في مستوطنات محيطية بالحرم الإبراهيمي في الخليل، وتحذير «حماس» في بيان رسمي من محاولة نتنياهو اقتحام الحرم. (الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول)